

لقاء مع د. سري نسيبة

د. سري نسيبة للصنارة:

اطالب بحق البقاء وا

صاحب فكرة اعطاء سكان الاراضي المحتلة // حقوق سياسية متساوية مع الاسرائيليين

دولة فلسطينية على ١٩% من مجمل الارض الفلسطينية (وهي نسبة ٩٥% من اراضي الضفة والقطاع التي قد يمنحها لنا رئيس الحكومة الاسرائيلية اذا كان يوسي سريد، فالقبول في هذه المرحلة بالدولة الفلسطينية يجب ان يكون مرهوناً بفترة زمنية معينة وان لا يكون قبول ذلك مطلقاً وقائماً حتى بعد مضي خمسة اعوام اخرى، برأبي الشخصي ان الفلسطينيين في هذه المرحلة قد ابدوا استعدادهم لاحدى الخيارين المحتملين للتسوية العادلة وهما: اما اقتسام الارض بين الشعب الاسرائيلي والشعب الفلسطيني واذا لم يبد الشعب الاسرائيلي استعداده لقبول هذا التنازل الفلسطيني فلا يكون هناك مناص من العودة في الاستراتيجية الفلسطينية للتصور الاساسي والذي يتركز على اقامة حكومة ديمقراطية علمانية يكون فيها اليهود والعرب ممثلين على قدم المساواة.

الصنارة: ولكن اقتراحك لا يضمن ان ينتج من ضم الضفة والقطاع ان الدولة الاسرائيلية ستتحول لدولة علمانية وبذلك سنجد نفسنا نصوت للكنيست الاسرائيلي ونغني للنشيد القومي الاسرائيلي. هل تقبل بذلك؟

نسيبة: دعنا نتكلم عن الضم. واقع الامر هو ان الاحتمالات تدل على ان الارض المحتلة مضمومة فعلاً لاسرائيل. المتبقي هو الحقوق السياسية للشعب الموجود على هذه الارض. اذن المطالبة ليست للضم ولكن لجني ثمار هذا الوضع. من الواضح ان اسرائيل لن تقبل لنا ان ننشد حتى «المتكفا» واننا في الوقت الذي سنرفع به شعار البقاء والمساواة والعودة فان اسرائيل سوف تحتل الانظمة والتشريعات لكي تمنعنا من دخول الكنيست وممارسة حقوقنا السياسية، ولكن في الوقت الذي تقوم به اسرائيل بذلك، نكون قد خطونا الخطوة الاولى في المعركة وفق الاستراتيجية الجديدة ونحو المعركة الحالية، حيث يوجد في نهاية هذه المعركة أمل الذي اتوقع ان يحدث هو ان يتحول الصراع بين الحركة الفلسطينية والمؤسسة الصهيونية الى صراع شبيه بذلك الموجود في جنوب افريقيا حيث تطرح المنظمة نفسها كرديف للمؤتمر الوطني الافريقي وحيث يطرح الشعب اماله وشعاراته بشكل رديف لشعارات السود في جنوب افريقيا. وهنا اريد ان اشير الى تحويل الاستراتيجية في هذه الحالة من استراتيجية العمل الوطني بناءً على نموذج الجزائر الذي استهدف طرد المستعمر كلياً من الارض واقامة مؤسسة سياسة بديلة له الى الاستراتيجية التي تتركز على نموذج جنوب افريقيا والتي تستهدف ليس طرد المستعمر بل دمج المستعمر بالسكان الاصليين في مؤسسة ديمقراطية علمانية.

اذن رداً على السؤال فان طرح الشعار بالمساواة والعودة لن يجعل اسرائيل تقبل بان ادخل الكنيست وان يبدأ الشباب الفلسطينيون الذين يلقون بالحجارة اليوم بالتسلح بالعوزي الاسرائيلي.

الصنارة: انت من سكان القدس «المضمومة» والتي حصل سكانها على حقوق اسرائيليين، لماذا لا تحاول ان تدخل الكنيست؟

نسيبة: القضية ليست قضية شخصية لفرد ما وهي ليست قضية مدينة من مجموعة مدن الارض المحتلة عام ٦٧. القضية ليست قضية سري نسيبة وليست قضية مدينة القدس واهلها بل القضية كما افهمها هي قضية الشعب الفلسطيني بجملة الذي ابدى استعداداً لاسرائيل اما بقبول مبدأ اقتسام الارض بناءً على الشرعية الدولي وقدرات الامم المتحدة واما اقتسام الحقوق في نفس المؤسسة السياسية على كامل الارض.

على هذا الاساس فانه من سبيل المغالطة، او في بعض الاحيان التشويه المعتمد، من بعض الجهات ان تهتم القضية التي اطرحها وكأن سري نسيبة بالذات على وشك التقدم لوزارة الدفاع كي يصبح

ماذا سيحدث لو قامت اسرائيل بضم الضفة الغربية وقطاع غزة؟ كثير من الفلسطينيين يشعرون ان ذلك سيكون اسوأ ما قد يحدث للشعب الفلسطيني، ربما. ولكن د. سري نسيبة من جامعة بير زيت يشعر عكس ذلك.

منذ اكثر من عام طرح د. نسيبة قنبلته السياسية عندما طالب ان تضم اسرائيل الاراضي المحتلة وتعطي السكان حقوقاً سياسية متساوية. لتوضيح فكرة نسيبة وشرح ردود الفعل المختلفة لمبادرته التقت «الصنارة» مع د. سري نسيبة في القدس واجرت معه اللقاء التالي:

الصنارة: متى بدأت التفكير بالمطالبة بضم الضفة والقطاع لاسرائيل؟

نسيبة: بشكل اساسي اعتقد ان اول مرة خطرت لي فكرة كان مباشرة بعد حرب ٦٧. فكرت في ذلك الوقت ان فلسطين توحدت مرة جديدة، وبالرغم من ان التوحيد جاء نتيجة هزيمة عسكرية الا انه في ذلك فتح آفاق جديدة وهي انه يمكن الان اقامة الدولة التي كنا نطالب بها على فلسطين الواحدة جغرافياً. وبقيت هذه الفكرة في ذهني بشكل مستمر.

الصنارة: ومتى اقترحتها علنياً؟

نسيبة: في العام الماضي عندما لاحظت انه يوجد توجه للحكومة الاسرائيلية لتجاوز منظمة التحرير وشعرت ان التجاوز هذا قد يؤدي ليس الى دولة مستقلة ولكن لاقامة حكم ذاتي في الارض المحتلة. عندما لاحظت اهتمام اسرائيل باعطاء حكم ذاتي للسكان كان لا بد من طرح الجانب الاخر من المعادلة وهي انه لو خيرنا بين الحكم الذاتي والضم الكامل فان الضم الكامل من وجهة النظر الفلسطينية افضل بكثير طبعاً لو خيرنا بين الحكم الذاتي او الدولة الفلسطينية فالدولة افضل، ولو خيرنا بين الدولة والضم هنا سيكون تساؤل، حسب رأبي قبول الدولة الفلسطينية كحل استراتيجي وتصور نهائي يعني تنازلات هائلة من قبلنا الا انه في نفس الوقت يتجنب هذا الحل مآسي اضافية.

الصنارة: لكن الضم قد لا يضمن الحقوق المتساوية ولا يشمل الفلسطينيين في الخارج؟

نسيبة: ما اطالب به هو ثلاثة حقوق: اولاً - حق البقاء للفلسطينيين الموجودين هنا، ثانياً - حق العودة للفلسطينيين من الخارج، ثالثاً - حق المساواة، بالطبع اسرائيل لن تتجاوب مع هذه الاستراتيجية ولكن ستكون قد غيرنا قواعد الحرب بيننا وبين اسرائيل بحيث سوف نتمكن من الفوز بالمعركة مع الحركة الصهيونية على المدى الطويل. دعنا نفترض ان ما تريده اسرائيل هو ابقاء السيطرة الاستراتيجية على كامل فلسطين من جهة، ومن جهة اخرى ابقاء الوضع السياسي لفلسطين، اما في الضفة والقطاع ابقاؤه معلقاً سياسياً في هذه الحالة تكون اسرائيل قد جنت الثمار واذا جاز التعبير بدون ان تدفع الثمن او بمعنى اخر تريد ان تكون دولة عنصرية كجنوب افريقيا بدون ان يعرف عنها، او ان تكون بشكل علني كذلك.

اذا افترضنا الان ان اسرائيل على مدى العشرين عاماً القادمة سوف تستمر في هذا الوضع فسوف يكون من الافضل في هذه الحالة لنا ان نغير استراتيجيتنا وان نرفع شعار البقاء والعودة والمساواة بحيث نفرض على اسرائيل ان تدفع الثمن مقابل وجودها في الارض المحتلة. ان رفع هذا الشعار ورفض اسرائيل منح هذه الحقوق سوف يحول اسرائيل مباشرة الى دولة عنصرية كجنوب افريقيا، وبعقادي فان تغيير صورة

الصنارة: هناك من يعتقد ان فكرتك هي مجرد تكتيك لتعزيرة الموقف الاسرائيلي؟

نسبية: هناك هدف تكتيكي وهدف استراتيجي من الطرح وفي هذا المضمار فان التوقف عن الاعلان لهذا الطرح له ما يبرره من ناحية التكتيك. كان هناك توجهان واحد للاسرائيليين لتجميد المخاوف الكامنة لديهم بما سوف يقدم عليه السكان الفلسطينيون في حالة استمرار الاحتلال وبالتالي دفعهم للتعجيل بالتوصل الى تسوية ترتكز الى اقتسام الارض بينهم وبيننا. تكتيكياً ايضاً كان توجه آخر لتلك الاطراف خاصة من الارض المحتلة التي تمثل الوضع الفلسطيني كوضع مأساوي ندعو من خلال ذلك الطرح للمفاوضات على ارضه «انقاذ ما يمكن انقاذه» وكأن الشعب الفلسطيني يقف على شفا الهاوية وعليه القبول باي تسوية مهما كان شكلها. والهدف كان تذكير هؤلاء الفلسطينيين ان لدينا خياراً اخر، وان دخلنا المفاوضات فسندخل ليس من منطلق الضعف ولكن من منطلق القوة الكامنة لدينا. اما من الناحية الاستراتيجية فكنت ايضاً اشير الى الامكانية المتوفرة لدى الشعب الفلسطيني لبلورة استراتيجية جديدة تستهدف اقامة الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني وذلك في حالة عدم تحقق التسوية التي ترتكز الى تقسيم الارض في المرحلة المقبلة. لا اعتقد ان على الشعب الفلسطيني ان ينظر الى ما لا نهاية لتحقيق

نسبية: بالشكل الذي طرحته كانت ردود الفعل عنيقة فكرياً ذلك لان فكري كانت غريبة تماماً على النمط الفكري السائد على الاقل من ناحية الشكل والمظهر، لكنني بدأت الاحظ خلال العام الذي دأبت فيه على توضيح هذه الافكار اما بالمحادثات الشخصية او عن طريق الصحف.

ان هناك تفهماً اكثر من الزملاء وخاصة من المثقفين للجانب التكتيكي والاستراتيجي للطرح.

الصنارة: وماذا بالنسبة للمنظمة؟

نسبية: حسب رأيي فان م.ت.ف. ابدت وعياً كاملاً لضرورة ممارسة حرية الرأي وفتح الافاق للجدل الفكري من خلال عدم ممارسة اي نوع من انواع الارهاب الفكري او غيره للطرح الذي افترضه علماً بان المكان المناسب للجدل الفلسطيني المخلص هو الساحة الفلسطينية تحت مظلة م.ت.ف. ولو اتاحت لي الفرصة لطرح مثل هذه الفكرة داخل

المجلس الوطني الفلسطيني لكنت وجدت ان ذلك المكان اكثر مكان مناسب لهذا الطرح.

الصنارة: ما هو رد الفعل الاسرائيلي؟

نسبية: كما يقال لي فقد جسدت في هذا الطرح الكابوس الرهيب الذي يعيشه غالبية الاسرائيليين اي كابوس ادغام اسرائيل على اتخاذ موقف علني. اما ان تكون دولة غير يهودية ديمقراطية او ان تكون دولة غير ديمقراطية ويهودية.

لعودة والمساواة

الصنارة: الا تعتقد ان اقتراحك مثالي في وضع مثل وضعنا الحالي؟

نسبية: قد تستغرب اذا كان ردي هو ان ما اتكلم عنه هو مجرد تغيير لعملية طبيعية بدأت مجراها في حزيران عام ٦٧. اي ان الطرح بان الاستراتيجية الفلسطينية قد تتمخض عن المطالبة بحقوق العودة والمساواة انما ينعكس على طبيعة التطورات التي حصلت وتحصل على ارض الواقع منذ عام ٦٧.

فمثلا خذ اضراب المزارعين في مدينة اريحا مؤخراً والذي كان يطالب به المزارعون هو كسر الحائط الاقتصادي بين المناطق المحتلة واسرائيل او جعل اسرائيل تدفع الثمن مقابل استثمار والاستغلال الذي تمارسه من كون المناطق المحتلة سوقاً لتصدير البضائع الاسرائيلية. فالمزارعون طالبوا بالمساواة بين الطرفين.

مثلا اخر خذ الصحافة. في عام ٦٧ توقفت الصحافة تماماً وكان هناك جدل طويل بين الذين فضلوا عدم الانصياع للمؤسسة الحاكمة واصدار الجرائد وبين الذين فضلوا اصدار جريدة عربية ولو على حساب التعامل مع المؤسسة الحاكمة. التيار الذي انتصر على ارض الواقع هو التيار الذي كان يقول دعنا نعمل ولو من خلال المؤسسة الحاكمة. فظهرت جريدة «القدس» ومن ثم بقية المجلات في الارض المحتلة.

خذ مثالا اخر البلديات لقد ظهر تياران عندما انتهت فترة البلديات تيار يقول من الافضل عدم خوض انتخابات بلدية لان ذلك غير ممكن تحت الاحتلال وتيار اخر يقول: نقبل بغطاء الاحتلال من اجل اجراء انتخابات بلدية. ولقد انتصر التيار الذي يقول فلنجري الانتخابات ولو تحت مظلة الاحتلال.

في كل هذه الحالات كان التيار الوطني ينجح في العمل من خلال المؤسسات الحاكمة. لاحظ مثالا اخر: محكمة العدل العليا. انتقلت الحركة الوطنية من مرحلة عدم التعامل معها الى مرحلة كون استقلال هذه المحكمة امر طبيعي.

ما اقوله هو ان المطالبة بحقوق سياسية متساوية سوف تكون حين تأتي في القريب العاجل انما خطوة على طريق خطاه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال منذ عام ٦٧.

الخطوة هذه هي خطوة منطقية على نفس هذا الطريق. اذن تحليلي هو ان استراتيجية المطالبة بالمساواة هي اقرب للواقع من كثير من الاستراتيجيات والسياسات والنظريات الفلسطينية المطروحة على الساحة اليوم.